

برهان التلازم وبعض تطبيقاته في الاستدلال العقدي

د. سعد الغري*

الخلاصة

لقد خُصَّ الإنسان بنعمة العقل الذي يمكنه من الوصول إلى المعارف الحقّة؛ لتحصيل الكمالات التي في ضوئها يرتقي الإنسان. وهذه المعارف تمتاز في درجة التصديق بها، فمرة يتم التصديق بها مع احتمال الطرف المرجوح، وأخرى مع عدم احتمالها، والأخير هو القطع، وهو الذي على أساسه تشكّل الأسس المعرفيّة لبننة لبقية الاعتقادات.

إنّ الاعتقادات الإنسانيّة التي تحصل في النفس وليدة مقدّماتٍ تختلف من شخصٍ لآخر تبعاً لثقافته والموادّ المستخدمة في قضاياها، وعن طريقها

(*) الدكتور سعد الغري، العراق، مدرس في قسم الفلسفة، جامعة المصطفى العالمية.

almarssad@gmail.com

يحصل على رؤى كونية تتناسب مع قوة المقدمات، ودرجة استحكامها في النفس، والنتيجة المتوخاة منها، وبالتالي تكون قاعدة يرتكز عليها الشخص في سلوكه العملي.

ومن أهم ما له دور في بناء المنظومة المعرفية لحياة الإنسان هو العقيدة عموماً، وعقيدة التوحيد خصوصاً، فهي التي ترسم خريطة سيره وسلوكه، وفي ضوئها تكون رؤيته الكونية، ولأهميتها الفائقة لا بد أن تطلب على نحو يورث القطع واليقين بالمعنى الأخص.

في هذا المقال حاولنا الإشارة إلى مسألة عبر بيان تعريف الدليل وأنواعه، وأيّ منها يحصل القطع واليقين بالمعنى الأخص، وكذلك أجابنا عن تساؤل مهم، وهو لماذا تقتصر في العقيدة على اليقين بالمعنى الأخص؟ وما هو الطريق الموصل إليه وما هي أقسامه؟ ثم أشرنا إلى المفيد من هذه الأقسام في إثبات الواجب، وفي ضوئه ظهرت لنا أهمية برهان التلازم الاستدلالية، وكيف يعيننا في إثبات العقائد، وما هي الأصول التي ينفعنا في إثباتها، كل ذلك عن طريق استخدام الأسلوب المنطقي البرهاني مع ذكر كلمات للحكام والمناطق عند الحاجة، وتوصلنا إلى الأهمية الكبرى لبرهان شبيه اللم (برهان الملازمات) وانحصاره في تحصيل اليقين بالمعنى الأخص في إثبات الواجب - تعالى - وبعض صفاته الجلالية، أمّا كيف؟ فهذا ما سنبيّنه في السطور القادمة.

المفردات الدلالية: البرهان، برهان التلازم، برهان اللم، اليقين، الاستدلال العقدي.

تمهيد

الإنسان كائن اجتماعي باحث عن الكمال بالفطرة، والكمال يحتاج إلى حركة، والحركة تحتاج إلى معرفة وفكر. قال أمير المؤمنين عليه السلام لكميل: «يا كميل، ما من حركة إلّا وأنت محتاج فيها إلى معرفة» [تحف العقول، ابن شعبة الحرّاني، ص 171]. فللوصول إلى غايته لا بدّ من تكامل عقله، والتكامل العقلي إنّما يحصل باكتساب المعارف الحقّة من الاعتقادات والأفكار العمليّة.

وتصحيح اعتقادات الإنسان يعتمد على منهجه المعرفي الذي له أثر مباشر في رؤيته الكونيّة، التي ترسم له أيديولوجيا تؤثر على سلوكه العملي، فمتى ما كان منهجه المعرفي مبتنيًا على أسس متينة قيّمة، كانت رؤيته الكونيّة محكمة، ومن ثمّ تكون أيديولوجيته قويّة، فيستقيم سلوكه.

إنّ الرؤية الكونيّة الموافقة للواقع، لا يمكن تحصيلها إلّا عن طريق يؤدّي إلى الاعتقاد، ودرجة حصول النفس على الاعتقادات تختلف؛ لأنّها تارة تكون ظنيّة وأخرى يقينيّة، ومن الواضح أنّ اليقين في أمور كهذه هو المرجو؛ لأنّ الظنّ لا يغني عن الحقّ شيئًا، واحتمال نقيضه يبقى واردًا، كما أنّ التصديق القطعيّ مع عدم احتمال الطرف الآخر يجبر النفس على الإذعان للنتيجة، فلا بدّ في الأمور الخطيرة - كتعيين مصير الإنسان - من الاعتماد على هذه الدرجة من التصديق؛ لذا يشترط في الرؤية الكونيّة أن تكون محصّلة على نحو القطع؛ لأنّها من الاعتقادات، والاعتقاد الذي لا يسمح لتأثير نقيضه في الإدراكات ليس إلّا اليقين بالمعنى الأخصّ، ولا يمكن تحصيله إلّا من خلال البرهان، ومن المعروف أنّ البرهان فيه أنحاء وأقسام، وأحد أهمّ الطرق التي تورث اليقين بالمعنى الأخصّ هو برهان التلازم، الذي سنحاول تسليط الضوء عليه وبيان فائدته وثمرته في الاستدلال العقديّ.

تعريف الدليل

يُطلق الدليل في علم المنطق ويُراد به ما يعم الاستدلال والحجة، أي الصورة التي تتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوبٍ يستحصل به، فالصورة التي يستحصل بها المطلوب هي الدليل، والدليل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القياس: هو قولٌ مؤلفٌ من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قولٌ آخر، وهو الاستدلال بدءاً من حكمٍ كليٍّ للوصول إلى حكمٍ جزئيٍّ تحته.

الاستقراء: الاستدلال بدءاً من أحكام جزئية للوصول إلى حكمٍ كليٍّ يشملها. [الفارابي، المنطقيات، ج 1، ص 173]

التمثيل: الاستدلال من حكمٍ جزئيٍّ إلى جزئيٍّ آخر لوجود شبه. [القزويني، الرسالة الشمسية، ص 42؛ الحلي، الجوهر النضيد، ص 189]

ولأنّ المراد هو الوصول إلى مطلوبٍ يقينيٍّ؛ فلا بدّ من أن تكون صورته يقينيةً؛ لذا لا يمكن الاعتماد على الاستقراء والتمثيل؛ لأنّ كليهما يورث الظنّ، وهو هنا لا يفيد.

إذن ماينفع من الدليل في الاعتقادات هو ما يعطي الصورة التي توصل إلى اليقين، وليس ذلك إلّا القياس من حيث الصورة.

تعريف اليقين

استعمل الحكماء والمناطققة اليقين بمعنى واحدٍ وهو المطابقة للواقع وعدم احتمال الخلاف، وعلى هذا عرّفه الجرجاني في (التعريفات) بقوله: «اليقين في اللغة العلم الذي لا شكّ معه، وفي الاصطلاح اعتقاد الشيء بأنّه كذا مع اعتقاد أنّه لا يمكن إلّا كذا مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال، والقيد الأوّل

جنسٌ يشتمل على الظنّ أيضًا، والثاني يخرج الظنّ، والثالث يخرج الجهل، والرابع يخرج اعتقاد المقلد المصيب» [الجرجاني، التعريفات، ص 113].

وإنّ متأخري المنطقة المتكلمين جعلوا لليقين معنيين:

1. المعنى الأوّل، اليقين بالمعنى الأعمّ: هو مطلق الاعتقاد الجازم، فيما إذا وصل التصديق إلى درجةٍ لا يبقى للطرف المخالف من احتمال تحقّق ولو كان بسيطًا، أي الجزم بطرف القضية مع جزمٍ بعدم احتمال الطرف الآخر.

خواصّ اليقين بالمعنى الأعمّ:

- يكون في قبال الظنّ الذي فيه احتمالٌ للطرف المقابل؛ لأنّ الجزم هنا مع عدم وجود أيّ احتمال لوقوع الطرف المقابل.
- يشمل الجهل المركّب؛ لأنّ القاطع بالشيء ويجهل بأنّ قطعه مخالفٌ للواقع، عنده يقينٌ أيضًا ولكن بالمعنى الأعمّ.
- يشمل التقليد من دون معرفة الأسباب؛ فإنّ الجازم بخبرٍ نتيجةً لحسن ظنّه بالمخبر حصل عنده يقينٌ، ولكنّ هذا اليقين غير معروف الأسباب، وإنّما صدّق به لاعتقاده بالمخبر.
- ملاك إطلاق اليقين عليه هو حصول المعلومة بدرجة 100%، وحصول احتمال خلافاً 0%، فلا يبقى أيّ احتمالٍ معتدّ به لحصول نقيضه، بقطع النظر عن كون الحكم إثباتيًا أم سلبيًا.

قال الشيخ المظفر رحمته الله: «اليقين: وهو أن تصدّق بمضمون الخبر ولا تحتمل

كذبه، أو تصدّق بعدمه ولا تحتل صدقه، أي: أنّك تصدّق به على نحو الجزم، وهو أعلى قسمي التصديق» [الاسترابادي، البراهين القاطعة، ج 1، ص 430؛ المظفر، المنطق، ص 17].

2. المعنى الثاني من اليقين، وهو اليقين بالمعنى الأخصّ: والمراد هنا الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع لا عن تقليدٍ، فتطابق مع اليقين بالمعنى الأعمّ في كونه اعتقاداً جازماً، ولكن امتاز عنه بكونه مطابقاً للواقع، ثابتاً، لا عن تقليدٍ.

خواصّ اليقين بالمعنى الأخصّ:

- يشابه اليقين بالمعنى الأعمّ من كونه في قبال الظنّ؛ لأنّ الأخير فيه احتمالاً للطرف المقابل، مع أنّ الجزم هنا يدلّ على عدم وجود أيّ احتمالٍ لوقوع الطرف المقابل.
- لهذا اليقين يخرج منه الجهل المركّب؛ لأنّ شرطه مطابقة الواقع، وأمّا الجهل المركّب فغير مطابقٍ للواقع.
- يخرج منه التقليد من دون معرفة الأسباب المطابقة للواقع؛ لأنّه مشروطٌ بمعرفة الأسباب.

التمييز بين اليقين بالمعنى الأعمّ والمعنى الأخصّ

من خلال التعريفين المتقدمين لليقين وخصائصهما يمكن تحصيل ما يلي:

أولاً: هناك اشتراكٌ بين اليقين بالمعنى الأخصّ والأعمّ، وهو تصديق الخبر على نحو الجزم، ولا يحتمل الطرف المقابل، فالجزم هو القدر المشترك بينهما؛

فكلُّ منهما يعتقد بالطرف الموافق بدرجة 100%، ولا يوجد أيُّ احتمالٍ للطرف المخالف.

ثانيًا: هناك عدّة امتيازاتٍ لليقين بالمعنى الأخصّ:

الأوّل: مطابقته للواقع، فيختلف عن الاعتقاد غير المطابق للواقع كيقين أهل العقائد المنحرفة، فهو يمتلك القطع ولكنّ متعلّق قطعه غير مطابقٍ للواقع، ولهذا ما يسمّى باصطلاح المناطقة بالجهل المركّب، ففي الجهل المركّب الجاهل هنا عنده يقينٌ بالمعنى الأعمّ؛ لأنّ اعتقاده جازمٌ ولا يحتمل نقيضه.

الثاني: يُعرف من أسبابه الذاتية، فلا يكون عن تقليدٍ، فيختلف عن تقليد العوامّ، فإنّ يقين العوامّ المطابق للواقع ناتجٌ عن ثقةٍ بالشخص الذي أخبرهم بالخبر، أمّا هنا فقد تعلّق القطع عن طريق أسبابه.

الثالث: أن يكون ثابتًا، وغير متغيّرٍ.

فما لم يكن كذلك لا يطلق عليه يقينٌ بالمعنى الأخصّ، بل بالمعنى الأعمّ. فالفارق بين اليقين بالمعنى الأخصّ واليقين بالمعنى الأعمّ هو المطابقة وعن طريق الأسباب والثبات. [انظر: الحاشية، ص 111؛ شرح الشمسية، ص 166؛ شرح المنظومة، ص 88؛ القواعد الجليّة، ص 394]

كيفية الوصول إلى اليقين بالمعنى الأخصّ

يدرك الذهن بعض القضايا من دون فكرٍ، فتكون بيّنةً، يمكنه استخدامها لتكون مقدّمةً ضمن صورةٍ يقينيةٍ للحصول على نتيجةٍ يقينيةٍ، وهذه النتيجة تكون قطعيّةً أيضًا ولكنّها مبنيّةٌ، يمكنها أن تقع مقدّمةً مع مقدّمةٍ أخرى

يقينية، للحصول على نتيجة قطعية مبيّنة، وهكذا تستمرّ المعارف اليقينية وتتسع قاعدة البيانات اليقينية التي تعدّ رأس مال التفكير اليقيني.

فالطريق الوحيد للحصول على يقين بالمعنى الأخصّ من مقدّمات بيّنة أو مبيّنة، وثمّ ترتيبها بصورة صحيحة ضمن الشروط التي ذكرت في محلّها، هو البرهان، فهو المرجع للحصول على اليقين بالمعنى الأخصّ (جزم، مطابق للواقع، لا عن تقليد، لا يتغيّر) للقضايا النظرية، ولكن وفق شروط البرهان (مقدّمات بيّنة أو مبيّنة، وصورة قياس منتجة، وبقية الشروط التي تُذكر في محلّها).

البرهان تعريفه وأقسامه

أشرنا إلى أهميّة اليقين بالمعنى الأخصّ الذي نرمي الوصول إليه ونبغي الحصول في التصديقات على نتائج يقينية بالمعنى الأخصّ من العلوم الحقيقية التي لا غنى لنا فيه عن البرهان.

وأما ما هو البرهان؛ فقد عرّفه الفارابيّ بلحاظ الحدّ الأوسط والنتيجة التي نحصل عليها بواسطته بأنّه: «سببٌ لعلمنا بوجود شيء ما وسببٌ لوجود ذلك الشيء، وبعبارة أخرى البرهان ما يكون واسطةً للإثبات والشبوت» [آل ياسين، الفارابيّ في حدوده ورسومه، ج 1، ص 124].

ومن لحاظ الغاية: «هي المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حقٌّ و يقينٌ» [المصدر السابق، ج 1، ص 123].

وعرّفه الشيخ الرئيس بلحاظ المقدّمات وشرطها بأنّه: «قياسٌ مؤلّف من يقينياتٍ لإنتاج يقينيٍّ» [ابن سينا، النجاة، ص 126].

وعرّفه الأمدي بلحاظ الحد الأوسط والأقسام المتوخّاة منه بقوله: «وأما البرهان؛ فعبارة عن قياس يقينيّ المادّة؛ فإن كان الحد الأوسط منه هو العلة الموجبة للنسبة بين طرفي المطلوب، سميّ برهاناً (لميّاً)، كما لو كان الاحتراق هو الحد الأوسط في قولنا: هذه الخشبة اشتعلت فيها النار. وإن لم يكن هو العلة الموجبة لنفس النسبة، مع موجبها للتصديق بوقوع النسبة، سميّ برهاناً (إنّيّاً)، كما لو كان الحد الأوسط هو الاشتعال في قولنا: هذه الخشبة محترقة» [الأمدي، المبين في اصطلاحات الحكماء والمتكلمين، ص 340 و341].

وقد عرّفه الجرجانيّ بأنّه: «القياس المؤلّف من اليقينيّات، سواءً كانت ابتداءً، وهي الضروريّات أو بواسطة: وهي النظريّات، والحدّ الأوسط فيه لا بدّ أن يكون علةً لنسبة الأكبر إلى الأصغر، فإن كان مع ذلك علةً لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً فهو برهانٌ لميّ... وإن لم يكن كذلك، بل لا يكون علةً للنسبة إلّا في الذهن، فهو برهانٌ إنّيّ... وقد يقال على الاستدلال من العلة إلى المعلول برهانٌ لميّ، ومن المعلول إلى العلة برهانٌ إنّيّ» [الجرجانيّ، التعريفات، ص 40].

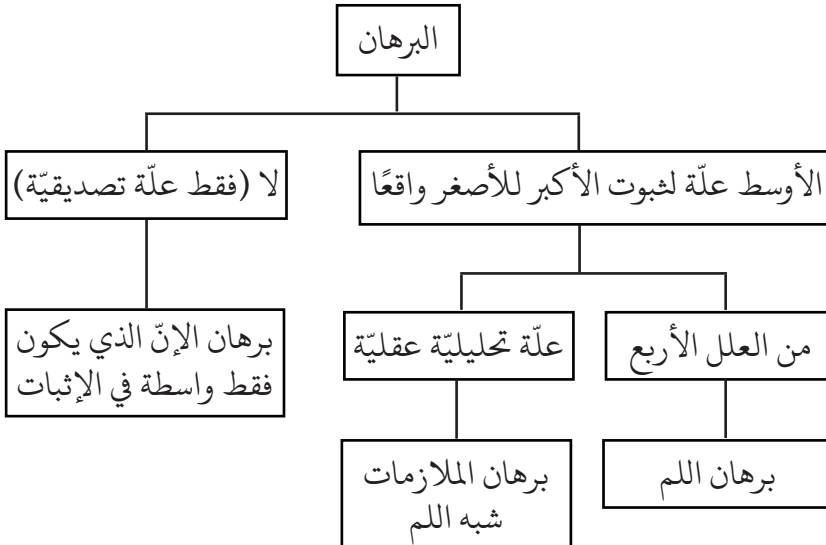
فيمتاز البرهان بأمور:

1. معرفة الحق من جهة ما هو حقّ.
2. مقدّماته يقينيّةٌ وصورته يقينيّةٌ وينتجان يقيناً بالمعنى الأخصّ.
3. يطلبه الإنسان لنفسه، لا لغيره، فحتّى لو لم يكن على وجه الأرض أحدٌ سواه فإنّه يطلب البرهان.

أقسام البرهان

إنّ روح البرهان وحقيقته بالحدّ الأوسط، فمن خلال الترابط الموجود بين الأوسط والأصغر من جهة، وبين الأوسط والأكبر من جهة أخرى - ضمن الشروط - يحصل الربط بين الأكبر والأصغر، فنحصل على قضية يقينية جديدة. فهو الواسطة والرابطة بين الأكبر والأصغر، فمن خلال الأوسط نصل إلى النتيجة.

فالبرهان على كلّ حال يعطينا العلم بالنتيجة، وهذا ما يصطلح عليه (علّة إثباتيّة للنتيجة)؛ فبحسب طبيعة العلاقة بين الحدّ الأوسط والأكبر ينقسم البرهان إلى ثلاثة أقسام، مع اشتراك هذه الأقسام بكون الأوسط فيها علّة لليقين؛ بالنتيجة فهو على كلّ حال واسطة في إثبات الأكبر للأصغر؛ فالأوسط إمّا أن يكون علّة لثبوت الأكبر للأصغر واقعاً، أو لا، والثاني هو برهان الإنّ، والأوّل إمّا أن تكون هذه العلّة من العلل الأربع أو لا، والأوّل هو برهان اللّم، والآخر هو برهان الملازمات.



قال الشيخ الرئيس: «إنَّ الحدَّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض كان البرهان برهان لِمَ؛ لأنَّه يعطي السبب في التصديق بالحكم ويعطي اللَّمَّة في التصديق ووجود الحكم، فهو مطلقاً معطٍ للسبب، وإن لم يكن كذلك بل كان سبباً للتصديق فقط فأعطى اللَّمَّة في التصديق ولم يعط اللَّمَّة في الوجود فهو المسمَّى برهان إنَّ؛ لأنَّه دَلَّ على إتيَّة الحكم في نفسه دون لَمَّيته في نفسه؛ فإن كان الأوسط في برهان إنَّ - مع أنَّه ليس بعلةٍ لنسبة حدِّي النتيجة - فهو معلولٌ لنسبة حدِّي النتيجة، لكنَّه أعرف عندنا سَمي دليلاً» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 53].

ويمكن توضيح هذه الأقسام بالشكل التالي:

1. البرهان اللَّمِّي:

وهو ما يكون الأوسط فيه - علاوةً على كونه علةً لليقين بالنتيجة (واسطةً في الإثبات) - علةً واقعيةً خارجيةً لثبوت الأكبر للأصغر، أي واسطةً في الثبوت، فهو يعطي سببيةً التصديق وسببيةً الوجود خارجاً كذلك.

مثاله: هذه الحديدية ارتفعت حرارتها، وكلّ حديديةٍ ارتفعت حرارتها فهي متمدّدةٌ، إذن هذه الحديدية متمدّدةٌ.

فهنا ارتفاع درجة الحرارة هو علةٌ لثبوت التمدّد للحديدية، فالأوسط علةٌ لثبوت الأكبر للأصغر.

كما أنَّه علةٌ واقعيةٌ لثبوت التمدّد للحديدية، وهذا ما يضمن التطابق بين مقامي الإثبات والثبوت، أي مطابقة النتيجة الحاصلة منه للواقع.

2. برهان الإن (الدليل)

هو ما يكون الأوسط فيه - علاوة على كونه علةً لليقين - معلولاً لثبوته للأصغر بواسطة الأكبر، أي أن الأكبر هو علة لثبوت الأوسط للأصغر.

فهو على عكس برهان اللّم، فمن خلال العلم بالمعلول نتوصل للعلة، أي من خلال معلوليته للأكبر نستكشف ثبوت الأكبر للأصغر.

مثاله: هذه الحديدية متمددة، وكل حديدية متمددة مرتفعة درجة حرارتها، إذن هذه الحديدية مرتفعة درجة حرارتها.

فهنا لا توجد علاقة واقعية بين الأصغر والأكبر إلا التمدد الذي هو معلول للأكبر (ارتفاع درجة الحرارة)، فالأوسط هنا معلول للأكبر في ثبوته للأصغر؛ أي أن التمدد ثبت للحديدية بواسطة ارتفاع درجة الحرارة، فارتفاع درجة الحرارة علة لثبوت التمدد للحديدية، فالأكبر علة لثبوت الأوسط للأصغر.

3. برهان الملازمات (شبيه اللّم)

قد لا يؤدي الاستدلال الإنّي (من المعلول إلى العلة) للقطع بالمعنى الأخصّ، وكذا لا يمكن للبرهان اللّمّي الحقيقي (من العلة إلى المعلول) إثبات المدعى في بعض الموارد (كمورد إثبات الخالق)؛ لأنه يلزم إثبات الشيء قبل إثباته وهذا مصادرة - أي فرض النتيجة قبل تحصيلها - ففي هذه الموارد يبقى العلم الحاصل غير قطعي، وهذه مشكلة كبيرة، بيد أننا على يقين غير قابل للتزلزل في قرارة أنفسنا بوجود خالق عاقل، فمن أين حصل هذا اليقين؟

الجواب: أنه حصل عن طريق برهان الملازمات، وهو نوع من الإن

المطلق، وذلك عن طريق تحليل بعض المقدمات العقلية الكلية التحليلية للوصول إلى يقينٍ بالمعنى الأخص فيها، وهذا ما يبينه الشيخ الرئيس في مقام بيان إثبات الواجب؛ قال: «... إشارة إلى أنّ لنا سبيلاً إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة، بل من طريق مقدماتٍ كَلِيَّةٍ عقليةٍ توجب للوجود مبدءاً واجب الوجود، وتمنع أن يكون متغيراً أو متكتراً في جهةٍ، وتوجب أن يكون هو مبدءاً للكل، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل. لكنّا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني، الذي هو سلوكٌ عن المبادئ إلى الثواني، وعن العلة إلى المعلول...» [ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص 21].

فهنا يبين أنّ هناك طريقاً آخر لإثبات الخالق وعلة العلل، لا يحتاج فيه إلى الأمور المخلوقة والمحسوسة فيكون من البراهين الإنيّة، ولا يحتاج فيه إلى إثباته - تعالى - من قبل نفسه؛ لأنّه يلزم العلم به قبل الاستدلال عليه، وهو دورٌ باطلٌ، بل من طريق التحليل العقليّ للموجود. ولكن لصعوبة هذا الطريق واحتياجه إلى مقدماتٍ عقليةٍ وتجردٍ في المعقولات لا يستطيع كلّ أحد الوصول إلى هذه البراهين، ويحصل لهذا التربية التعليمية والفكرية ودراسة الأمور المجردة عن المادة بالسلوك الطبيعي؛ الذي هو عن طريق التحليل العقليّ للمعقولات الثانية الفلسفية.

وقد عرّف الجرجاني الملازمة: «لغةً امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واصطلاحاً: كون الحكم مقتضياً للآخر على معنى أنّ الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكمٍ آخر اقتضاءً ضرورياً كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل» [الجرجاني، التعريفات، ص 193].

وكما هو واضح هنا أنّ التعريفات السابقة إنّما عرّفت الملازمة، وليس

برهان الملازمات، ولهذا ظاهر من المثال الذي جاء به، فإنّ الدخان معلولٌ للنار، فخلطه للمثالين دليلٌ على إرادته الملازمة بمعناها الواسع، وهي صرف الارتباط بين الشيئين، فإنّه جاء ببرهان الإنّ الذي يكون فيه الأوسط معلولاً للأكبر، وهو غير ما نريد.

وأما التعريف لبرهان الملازمات فهو: «ما يكون الأوسط فيه بالإضافة إلى كونه عليّةً إثباتيّةً للنتيجة فهو علّةٌ تحليليّةٌ ثبوتيّةٌ لها أيضًا، لا أنّه علّةٌ خارجيّةٌ، فهو ليس من العلل الأربع.

فهو مثل البرهان اللَّمّي في كون الأوسط علّةً واقعيّةً للنتيجة؛ إلّا أنّ اللَّم هو علّةٌ واقعيّةٌ خارجيّةٌ للنتيجة، إمّا شبيه اللَّم فهو علّةٌ واقعيّةٌ تحليليّةٌ للنتيجة، أي أنّ الأوسط لازمٌ بيّنٌ للأصغر، والأكبر لازمٌ بيّنٌ للأوسط، مثاله: العالم متغيّرٌ، كلّ متغيّرٍ حادثٌ، العالم حادثٌ (النتيجة)» [ابن سينا، برهان الشفاء؛ الداماد، تقديم الإيمان وشرحه كشف الحقائق، ص 223؛ العابدّي، ميزان الفكر، ص 93].

السير التطوّريّ في تطبيق البرهان في إثبات الواجب

الأدلة على إثبات الواجب - تعالى - كانت على أنحاءٍ ثلاثةٍ تختلف من علمٍ إلى علمٍ آخر:

النحو الأوّل أدلة المتكلّمين الذين كانوا يستدلّون ببرهان الحدوث على وجود محدثٍ لهذا العالم، وهو واضحٌ بكونه برهاناً إنّيّاً.

النحو الثاني أدلة الطبيعيّين الذين استدلّوا ببرهان المحرّك الذي لا يتحرّك على وجود العالم، وهو أيضًا برهانٌ إنّيّ.

والنحو الثالث أدلة الفلاسفة من خلال وجود الممكنات واحتياجها إلى علّة واجبة، وهو برهان شبيه اللّم. ولكنّها تشترك في كونها تثبت الحادث والحركة والممكنات عن طريق الحسّ، ثمّ يستدلّ على وجود الخالق تعالى.

أ. الفارابي

وبحسب التتبع والاستقصاء وجدنا أنّ أوّل من أشار إلى برهان الملازمات في الاستدلال من الخلق إلى الخالق، والمعروف ببرهان الصديقين هو الفارابي، حيث قال: «لك أن تلاحظ عالم الخلق فترى فيه أمارات الصنعة، ولك أن تعرض عنه وتلاحظ عالم الوجود المحض، وتعلم أن لا بدّ من وجود بالذات، فإن اعتبرت عالم الخلق فأنت صاعدٌ، وإن اعتبرت عالم الوجود المحض فأنت نازلٌ تعرف بالنزول أن ليس هذا ذاك، وتعرف بالصعود أنّ هذا هُذا ﴿سَرُّهُمْ آيَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ * أوّلَم يكف برّبك أنّه على كلّ شيءٍ شهيدٌ» [الفارابي، فصوص الحكم، الفصل 18، ص 62 و63]

فهو في بداية كلامه أشار إلى برهان النظم وإتقان الصانع في قوله: «لك أن تلاحظ عالم الخلق فترى فيه أمارات الصنعة»، فإنّ عظيم الخلق دالٌّ على وجود خالقٍ عالمٍ حكيمٍ، وهو استدلالٌ من المعلول إلى العلّة (برهان إنّ)، ثمّ بعد ذلك يشير إلى برهان الملازمات حينما قال: «لك أن تعرض عنه...»، فإنّه بلحاظ عالم الوجود المحض وتحليل الوجود وتقسيمه إلى واجبٍ وممكنٍ وممتنعٍ، لا يخفى أنّه لا يريد بذلك برهان اللّم؛ لأنّه ليس في مقام الاستدلال من العلّة إلى المعلول؛ لعدم إمكانه فيما نحن فيه؛ بل المراد له شبيه اللّم.

ويظهر ذلك من خلال شرح عبارة الفارابي هذه في (شرح الفصوص): «لما كان للقوم في إثبات وجود الباري - تعالى - مسلكان... وثانيهما: وهو اعتبار

الموجود من حيث هو والنظر في أحواله؛ ولهذا هو طريقة الحكماء المتأهلين؛ وأشار إليه بقوله: "وتلحظ" أي ولك أن تلحظ (عالم الوجود المحض)، [و] سمّاه عالمًا لأنّه يعلم منه الصانع كما يعلم من الآيات "وتعلم أنّه لا بدّ من وجودٍ بالذات" أي موجودٍ لا يكون وجوده مستفادًا من الغير؛ ... "تعرف بالنزول أنّ ليس هذا ذلك" يعني أنّك تعرف بالنزول من الوجود المحض إلى مراتب الإمكان أنّ هذه باطلّة في حدود ذاتها وذلك حقّ محض؛ لأنّ الطريقة التي سلكها الإلهيون اعتبروا فيها كون الوجود عين الواجب؛ لأنّهم بعد ما أثبتوا أنّ في الوجود موجودًا هو الواجب بيّنوا أنّ وجوده لا يمكن أن يكون زائدًا عليه كما في سائر الموجودات، بل هو عينه بخلاف الطبيعيين و المتكلمين؛ فإنّهم لم يتعرّضوا لذلك، بل بعضهم نفاه، وبالجملة إنّك تعرف بالنزول الحقّ والباطل وتميّز بينهما. "وتعرف بالصعود" من الخلق إلى الحقّ "أنّ هذا هذا"، يعني أنّك تعرف بالصعود الباطل فقط ولا تعرف الحقّ المحض ولا تميّز بينهما؛ كما سيأتي بيانه عن قريبٍ [غازاني، فصوص الحكمة وشرحه، ص 89 - 91].

ويشبهه الفارابيّ تقديم برهان اللّم على الإنّ بالحقّ والباطل، قال: «إذا عرفت - أولًا - الحقّ عرفت الحقّ، وعرفت ما ليس بحقّ. وإن عرفت الباطل - أولًا - عرفت الباطل ولم تعرف الحقّ [على ما هو حقّه]. فانظر إلى الحقّ؛ فإنّك لا تحبّ الأفلين، بل توجّه بوجهك [إلى وجه من لا يبقى إلّا وجهه]» [الفارابي، فصوص الحكم، الفصّ 19، ص 63].

حيث أشار هنا إلى نوعين من البراهين برهان الإنّ، وبرهان الصديّقين الذي بيّن شرطه أن يكون من الخلق إلى الخالق.

وتوضيح مراده من أنّ تقديم برهان اللّم على الإنّ بالحقّ والباطل؛ باعتبار النزول من العلة التحليليّة (شبه اللّم) إلى المعلول، فهنا عرفنا الحقّ وهو

الواجب - تعالى - وعرفنا ما ليس بحقّ وهو جميع الممكنات، أمّا إذا عرفنا الممكنات فلا يستلزم من ذلك معرفة الواجب على وجهه، بل يبقى يدور في ضمن الممكنات، كما في تمثيل قضية إبراهيم عليه السلام، حيث انتقل في تشخيص الإله من ممكنٍ إلى ممكنٍ، فمعرفة الممكنات قد يطول لتشخيص الواجب، أمّا حينما نعرف الحقّ وهو الواجب وخصائصه نعرف أنّ ما عداه هو ممكنٌ.

ب. ابن سينا

وكذا أشار الشيخ الرئيس إلى برهان شبه اللّم في كتابه (الإشارات والتنبيهات) حيث قال: «تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأوّل ووحدايته وبراءته عن الصمات إلى تأمّلٍ لغير نفس الوجود، ولم يحتج إلى اعتبار من خلقه وفعله، وإن كان ذلك دليلاً عليه؛ لكنّ هذا الباب أوثق وأشرف، أي إذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به الوجود من حيث هو وجودٌ، وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الواجب. إلى مثل هذا أشير في الكتاب الإلهي: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾. أقول: إن هذا حكمٌ لقوم. ثم يقول: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾. أقول: إنّ هذا حكمٌ للصديقين الذين يستشهدون به، لا عليه» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تنبيهٌ في بيان ترجيح طريقة الإلهيين على طريقة المتكلمين والحكماء في إثبات واجب الوجود، ص 102].

وذكر ابن سينا في كتاب (إلهيات الشفاء)، حينما أشار إلى استحالة التوصل إلى معرفة الباري - تعالى - ببرهان اللّم لاستلزامه الدور، ولا ببرهان الإلّ؛ لأنّه لا يفيد في معرفة الذات، بل للإشارة إلى وجود علّةٍ ما؛ فـ «برهان

إنَّ يعطي الوجود ولا يعطي علّة الوجود» [صدر المتألهين، الحاشية على الإلهيات، ص 17]، أي أنّ برهان الإنّ إنّما هو يخبرنا بوجود علّة ما فينبئنا بأصل العلّة، أمّا لماذا وكيف وما سبب هذه العلّة فلا يعطينا إيّاها كما أشرنا في تفصيل برهان الإنّ فيما سبق، وهذا غير كافٍ، فأشار إلى برهان آخر وهو الذي سمّي ببرهان الصديقين [ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص 21]. وكذلك ذكره في إثبات الواجب عن طريق برهان الوسط والطرف [المصدر السابق، ص 327 و 328].

وتبعاً له أشار الحكماء من بعده إلى هذا البرهان، من دون ذكر اسمٍ له، إلّا أنّه عُرف بهذا الاسم على يد الحكماء المتقدمين.

فمن ناحية القدم تطرّق إليه الفارابي، ولكن لم يذكره تفصيلاً، بل استدّل به الشيخ الرئيس.

➤ تقرير برهان الملازمات بصورة نظرية

إنّ برهان الملازمات يعتمد على التحليل العقلي، فإنّ الأوسط ليس علّة حقيقية للنتيجة، والعلل أربع: علّة فاعليّة، وغائيّة وصوريّة وماديّة، بل علّة تحليليّة لها، أي أنّها ليست من العلل الأربع، ولكن عن طريق التحليل العقلي يجد العقل أنّ هناك علّة وتلازماً بين الأوسط والأكبر من جهة، والأصغر والأوسط من جهة أخرى، فعن طريق ترتيبها تعطينا العلم بثبوت الأصغر للأكبر، فهو مثل البرهان اللَّمّي في كون الأوسط علّة واقعيّة للنتيجة؛ إلّا أن اللّم هو علّة واقعيّة خارجيّة للنتيجة، أمّا شبيه اللّم فهو علّة واقعيّة تحليليّة - عن طريق التحليل العقلي - للنتيجة، أي أنّ الأوسط لازم بيّن للأصغر، والأكبر لازم بيّن للأوسط، مثاله:

العالم متغيّر (صغرى)

كلّ متغيّرٍ حادثٌ (كبرى)

العالم حادثٌ (نتيجة)

فهنا التغيّر علّة واقعيّة ولكنّها ليست من العلل الأربع، بل علّة تحليليّة عقليّة.

■ القيمة المعرفيّة لبرهان التلازم

إنّ العلم بالشيء الذي له سببٌ خارجٌ لا يحصل إلّا عن طريق العلم بسببه؛ لأنّ هذا المعلول ما لم يجب لم يوجد، ووجوبه لا يمكن أن يكون إلّا عن طريق علّته فقط؛ لأنّه في ذاته ممكنٌ، وعن طريق علّته يحصل الوجوب. وهذا هو ما يُراد من قولهم: «إنّ ذوات الأسباب لا تُعرف إلّا عن طريق أسبابها» [صدر المتألّهين، الأسفار الأربعة، ج 2، ص 363؛ صدر المتألّهين، الشواهد الربوبيّة، ص 392، ص 454، ص 488].

وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في قوله: «إنّ العلم بالأسباب المطلقة حاصلٌ بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور ذوات الأسباب. فإنّ ما لم تثبت وجود الأسباب للمسبّبات من الأمور بإثبات أنّ لوجودها تعلّقاً بما يتقدّمها في الوجود، لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق» [ابن سينا، إلهيّات الشفاء، ص 8].

أمّا برهان الإنّ فإنّ الأوسط فيه علّة للتصديق عند العقل فقط، وهو من طريق المعلول إلى العلّة، فيكون العلم بالعلّة متوقّفاً على العلم بالمعلول، فلا يمكن الاستدلال من حصول المسبّب على السبب؛ لعدم وجود اليقين المطابق للواقع إلّا إذا كان سبب التصديق عند العقل هو السبب في الواقع؛ لأنّ العلم

اليقيني بوجود الشيء الذي له سبب في الخارج لا يحصل إلا عن طريق العلم بسببه؛ لأنَّ المسبب ما لم يجب لم يوجد، ووجوبه إنَّما يكون من قبل علته، فلا يتيقن وجوده إلا من طريق تيقن سببه الموجب لوجوده في الواقع، ولو لم يكن السبب عند العقل هو عين السبب الواقعي أمكن عدمه في الواقع.

أما برهان شبيه اللّم (الملازمات) فإنّه يعطي السبب في الوجود والعقل معاً وثبوت الأوسط للأصغر، والأكبر للأوسط لذاته بحسب التلازم الذي اكتشفه العقل بينهما في الواقع، لا لعلّة خارجيّة، وبالتالي فإنّ ثبوت الأكبر للأصغر في النتيجة يكون أيضاً لذاته، فالعقل يكتشف التلازم بين الأكبر والأصغر بتوسط الأوسط، وإنَّما يكون الحدّ الأوسط فيه واسطة في الإثبات، وواسطة ثبوتية بحسب تحليل العقل واكتشافه لتلك التلازمات، ولا يلزم من ذلك كونه غير برهان؛ لانتفاء العلّة الخارجيّة من الأصل؛ لأنّا إنَّما نحتاج إلى كون الأوسط في البرهان علّة في الخارج لذوات الأسباب فقط.

■ البرهان يورث اليقين بالمعنى الأخصّ كما أشرنا في تعريفه، ويبقى القدر المتيقن منه هو اللّم، وأمّا الآن فإنّه لا يفيد اليقين مطلقاً كما ذكرناه عن العلامة؛ لأنّه إمّا أن يستلزم الدور أو يستلزم خلاف الفرض، وأمّا برهان الملازمات الذي هو شبيه اللّم فله قيمة معرفيّة كبيرة؛ باعتباره المستخدم في الاستدلال على الباري - تعالى - وصفاته، وذلك لأنّ الأوسط علّة معرفيّة وتحليليّة واقعيّة للنتيجة.

■ تطبيقات البرهان في المباحث العقديّة

أقسام البرهان بأجمعها لا يمكنها أن تُستخدم في إثبات الواجب تعالى، بل لا يمكن الاستفادة إلا من برهان شبيه اللّم (الملازمات) وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لا يمكن استخدام البرهان اللَّمِّي - الذي هو استدلالٌ من العلة إلى المعلول - في إثبات الواجب تعالى؛ لأنَّه - تعالى - علة الوجود، واستخدام هذا البرهان يؤدي إلى أحد محذورين: الأوّل وجود علةٍ للخالق تعالى، وهذا باطلٌ، أو تقدّم معرفة الله على معرفته، وهو دورٌ باطلٌ.

ثانياً: لا يمكن استخدام البرهان الإيّي بكلا قسميه؛ لأنّ الإيّي مطلقاً لا يفيد اليقين للزومه للدور أو تقدّم العلم على العلم؛ وذلك «كما يتّينا: أنّ الدليل لا يفيد يقيناً بنفسه. وليكن (ج ب)، (ب أ)، و(أ) علة لـ (ب)؛ وذلك لأنّ (أ) حيث كان علة لـ (ب) كان ضرورة (ج ب) متأخّرة عن (ج أ)، وضرورة (ج أ) المطلوب متأخّرة عن ضرورة (ج ب) الصغرى، فاليقين بـ (ج أ) متأخّر عن اليقين بـ (ج أ)، وهذا دورٌ؛ فإذن المطلوب ثابتٌ» [الطباطبائي، البرهان في المنطق، ص 136].

توضيحه

حين يكون الأكبر علةً للأوسط، يجب أن تكون الصغرى متأخّرة عن النتيجة؛ لأنّ الأوسط في الصغرى محمولٌ، والمحمول الذي هو الأوسط لا بدّ أن يكون متأخّراً عن علته (الأكبر).

ثمّ إنّ نتيجة ذلك القياس لا بدّ أن تكون متأخّرة عن الصغرى؛ لأنّ النتيجة هي اقتران الصغرى والكبرى، فلا بدّ من تأخّرها عن الصغرى.

فتكون النتيجة متقدّمة على الصغرى ومتأخّرة عنها وهو دورٌ واضحٌ.

إذن يتعيّن استخدام برهان شبه اللَّم في إثبات الواجب تعالى، قال العلامة (في نهاية الحكمة): «إنّ كون موضوعها أعمّ الأشياء يوجب أن لا يكون معلولاً لشيء خارج منه؛ إذ لا خارج هناك فلا علة له، فالبراهين المستعملة

فيها ليست ببراهين لَمِّيَّة، وأمَّا برهان الإنّ فقد تحقّق في كتاب (البرهان من المنطق) أنّ السلوك من المعلول إلى العلة لا يفيد يقيناً، فلا يبقى للبحث الفلسفيّ إلاّ برهان الإنّ الذي يُعتمد فيه على الملازمات العامّة، فيُسلّك فيه من أحد المتلازمين العامّين إلى الآخر [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 6].

■ إثبات الواجب

إنّ أحد أهمّ البراهين التي يستدلّ بها على إثبات واجب الوجود برهانُ الإمكان، ففيه بالإضافة إلى إثبات وجوده - تعالى - دلالة على استغنائه عن غيره في وجوده، أمّا بقيّة الصفات الثبوتية والسلبية فلا يمكن إثباتها عن طريقه.

والبرهان متقومٌ على بيان مقدّماتٍ واستدلّالٍ، أمّا المقدّمات فيبين فيها معنى الإمكان والوجوب، ومعنى الدور والتسلسل.

وأما الاستدلّال بدليل الإمكان فتقريره الإجمالي:

العالم موجودٌ ممكنٌ (صغرى)

كلّ موجودٍ ممكنٌ احتاج إلى علّةٍ واجبةٍ في إيجادهِ (لاستحالة الدور والتسلسل) (كبرى)

إذن العالم محتاجٌ إلى علّةٍ واجبةٍ في إيجادهِ (النتيجة).

وأما تفصيل الاستدلّال:

➤ بعد التسليم بوجود الممكنات، فوجودها لا يخلو من الاحتمالات التالية:

➤ أنّها وجدت من العدم.

➤ أن بعضها علّة للبعض الآخر.

➤ البعض الأوّل علّة للثاني، والثاني علّة للثالث، وهكذا.

➤ أن وجودها من قبل موجود واجب الوجود بنفسه أفاض عليها الوجود.

➤ ولا يمكن التسليم بالأوّل لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه، ولا الثاني لبطلان الدور، ولا الثالث لبطلان التسلسل. فينحصر بالرابع والذي هو موجودٌ.

وأيضاً عن طريق برهان الصديقين الذي أوّل من أسماه بالصديقين هو الشيخ في (الإشارات والتنبيهات)، وذكره في (إلهيات الشفاء) [الزرقاني، شرح الإلهيات من كتاب (الشفاء)، ج 1، ص 248]، وتقريره عن طريق قياس استثنائي:

لولا لم يكن واجب الوجود بذاته موجوداً لما تحقّق وجود الممكن.

والتالي باطلٌ، فالمدّعم مثله، إذن واجب الوجود موجودٌ.

فهنا الوجوب والإمكان ليس علّة من العلل الأربع، بل تقسيم تحليلي عقلي، فإنّ الإمكان يلزم الماهية، فلا يمكن أن تخرج الماهية بنفسها إلى الوجود، وإلاّ للزم الانقلاب، فاحتاجت إلى الوجوب من الغير، ولا بدّ أن يكون هذا الغير واجباً، وإلاّ يلزم التسلسل أو الدور.

▪ إثبات صفات الواجب

تقسّم صفات الواجب - تعالى - إلى الصفات السلبية والصفات الشبوتية، وكلّ منهما لا بدّ لنا من أن نستدلّ عليها بالبرهان.

أ. الصفات السلبية

وفي هذه الصفات لا بدّ من أن يكون الاستدلال عليها من خلال الاعتماد على برهان شبه اللّم (الملازمات)؛ لعدم إمكان استخدام اللّم ولا الإنّ هنا؛ باعتبار رجوع صفاته السلبية لكونه - تعالى - واجب الوجود، فحينما ننفي عنه الصفات التي لا تليق بقدسه فذلك يكون بالتحليل العقليّ لوجوبه تعالى، من هذه الصفات:

1. غير محتاجٍ إلى موجودٍ غيره (الفنى)

هنا نستخدم برهان الملازمات؛ عن طريق تحليل صفته - تعالى - في كونه واجب الوجود، على كونه - تعالى - غير محتاجٍ إلى أيّ موجودٍ آخر؛ لأنّه إن احتاج فمعناه ممكن الوجود، وهو خلاف فرض وجوب وجوده.

2. ليس مركّبًا من أجزاءٍ

فالاستدلال على بساطته بالرجوع إلى وجوب وجوده، فإنّ وجوب الوجود دليلٌ على عدم احتياج غيره، والأجزاء تحتاج إلى بعضها البعض، والمركّب يحتاج إلى الأجزاء في تركيبه، فهنا الاعتماد على إثبات عدم التركّب على التحليل العقليّ لوجوب الوجود؛ فهو استدلالٌ ببرهان شبه اللّم.

3. ليس جسمًا

الاستدلال هنا عن طريق برهان شبه اللّم كذلك، ولكن بالاعتماد على كونه - تعالى - غير مركّبٍ من أجزاءٍ، والجسم يحتاج إلى الأجزاء؛ لأنّ الجسم عبارةٌ عن أجزاءٍ، إذن لا يكون مركّبًا من جسم.

ب. الصفات الثبوتية

تنقسم صفاته - تعالى - الثبوتية إلى صفات الذات وصفات الفعل، وهذه الصفات له ﷺ يمكن الاستدلال عليها:

إمّا بالرجوع إلى صفاته الأخرى؛ فإنّها تُنتزع من نفس الذات والاختلاف مفهوميّ فقط، وهو كافٍ في المغايرة بين الصفات، ولا يلزم الكثرة فيه تعالى، وهذا الاستدلال يكون ببرهان التلازم.

أو عن طريق مقايضة وجود هذه الصفات في المخلوق فتكون دليلاً إتيّاً على وجوده عنده - تعالى - بنحوٍ أشدّ وأكّد؛ لأنّ فاقده الشيء لا يعطيه، فلاستدلال عليها من المعلول، فيكون البرهان إتيّاً.

فالمغايرة في استخدام الحد الأوسط هو الذي يشخص نوع البرهان، فيما لو استخدمنا وجوب وجوده حدّاً أوسط في البرهان؛ فيكون شبه اللّم (الملازمات)، أمّا لو استدللنا من المعلول باعتباره حاوياً لهذه الصفات (الحياة، العلم، القدرة) مثلاً، فلا بدّ أن يكون المعطي لها عنده بنحوٍ أتمّ وأكمل، فهنا البرهان يكون إتيّاً.

■ إثبات العدل

وأحد أهم البراهين التي تُستخدم لإثبات عدله - تعالى - هو نفي الظلم والجهل والجبر عنه تعالى، فإنّ الذي لا يعدل إمّا لكونه غير عالمٍ بالظلم، أو عالمًا ومجبوراً عليه، أو عالمًا وغير مجبورٍ عليه، ولكنه محتاجٌ له، أو عالمٌ وغير مجبورٍ عليه وغير محتاجٍ له لكنّه عابثٌ، وهذه كلّها صفاتٌ سلبيةٌ لا يمكن أن تتّصف بها الذات المقدّسة الإلهية، إذن الله - عظم شأنه - عادل.

فهنا الاستدلال إنّما هو عن طريق برهان الملازمات؛ لأنّ الأوسط علّةٌ تحليليّةٌ للنتيجة.

■ إثبات النبوة والإمامة والمعاد

وأحد أهم الاستدلالات المهمة على النبوة هو كونه - تعالى - حكيماً، والحكمة تقتضي إرسال الأنبياء؛ لأنّ خلق الخلق وإفناءه من دون بيان المراد منه عبثٌ، والعبث يستحيل عليه تعالى، فصارت هنا صفة نفي العبثية (الحكمة) واسطة تحليلية في إثبات النبوة.

وكذلك يمكن تسرية هذا البرهان بالنسبة للإمامة؛ فإنّ عدم تكميل رسالة النبي، وعدم توفير احتياج الخلق في الارتباط به - تعالى - عبثٌ، والعبثية لا تصدر منه جلّ وعلا.

وبالنسبة للمعاد يكون الأمر أوضح، فخلق الخلق من غير حكمة عبثٌ، وهو محالٌ عليه تعالى.

■ النتائج والخاتمة

1. الإنسان كائنٌ مفكّر يسعى لحصول التكامل في السلوك العملي.
2. لا يمكن للإنسان التكامل عملياً إلا إذا كانت هناك رؤية نظرية واضحة.
3. تتحصّل الرؤية الكونية إمّا عن طريق الظنّ أو اليقين.
4. بما أنّ الرؤى من الاعتقادات فلا يمكن الاعتماد على الظنّ في حصولها؛ لأنّ حركة الذهن لا تتوقّف، ولأنّه لا يغني عن الحقّ شيئاً، وكذا لخطورة المسألة، فلا بدّ من تحصيل اليقين.
5. ينقسم اليقين إلى يقينٍ بالمعنى الأعمّ، والمعنى الأخصّ، والمطلوب والمناسب للاعتقادات هو الثاني.

6. لأجل الحصول على اليقين في القضايا المعرفية والاعتقادية لا بدّ من الاعتماد على الاستدلال.
7. ليس كلّ أنواع الاستدلال يمكنها تهيئة اليقين بالمعنى الأخصّ، بل يختصّ بالقياس مع مقدّماتٍ بدهيّةٍ (بيّنةٍ أو مبينةٍ).
8. القياس المعتمد على مقدّماتٍ بدهيّةٍ يُسمّى بالبرهان، وهو الطريق الوحيد للوصول إلى اليقين بالمعنى الأخصّ.
9. ينقسم البرهان إلى لَمِّيٍّ وإِنِّيٍّ وشبيه اللّمّ.
10. لا يمكن أن نستخدم برهان اللّمّ في إثبات الواجب تعالى؛ للزوم الدور.
11. البرهان الإِنِّيّ لا يمكنه أن يوفرّ يقينًا بالمعنى الأخصّ.
12. لا يوجد طريقٌ للوصول إلى إثبات الواجب تعالى؛ إلّا ببرهان شبيه اللّمّ وهو ما يسمّى بالملازمات.
13. برهان الملازمات هو البرهان الذي يكون الأوسط فيه علّةً تحليليّةً للنتيجة، فهو ليس من العلل الأربع؛ لذلك ليس لَمِّيًّا، وهو استدلالٌ من العلّة إلى المعلول؛ لذلك هو لَمِّيٌّ، فهو شبيه اللّمّ.
14. يمكننا عن طريق برهان الملازمات إثبات أصل التوحيد وصفاته السلبية تعالى، وكذلك كونه - تعالى - عادلاً، وأنّه لا بدّ له من إرسال الأنبياء والأئمّة، ولا بدّ من يومٍ يرجع الناس فيه للحساب.

الخاتمة

من خلال ما تقدّم يظهر لنا جلياً أهميّة البرهان عمومًا في الوصول إلى الاعتقادات الحقّة، وفي الوصول إلى يقينيٍّ أخصّيٍّ (مطابقٍ للواقع، ثابتٍ، لا عن تقليدٍ) في إثبات الاعتقادات، وبرهان الملازمات خصوصًا في إثبات أصول الدين والرؤية الكونية الحقّة، وأنّه لا مكان في إثبات الواجب إلى برهان اللّم رغم شرفه للزوم الدور، وعدم إمكان برهان الإنّ للوصول إلى اليقين بالمعنى الأخصّ، بناءً على رأي بعض الأعلام، وكيف يمكننا الاستدلال ببرهان الملازمات على التوحيد وعلى صفاته - تعالى - وعلى الأصل الثاني من أصول التوحيد؛ ألا وهو العدل، وكذلك على النبوة والإمامة والمعاد. ولا غنى عن البرهان عمومًا، وبرهان الملازمات بالخصوص في إثبات الاعتقادات بنحوٍ يقينيٍّ ثابتٍ لا عن تقليدٍ.

قائمة المصادر

1. آل ياسين، جعفر، الفارابي في حدوده ورسومه، نشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1405 هـ، بيروت، لبنان.
2. الأمدي، علي بن محمد، المبين في إصطلاحات الحكماء والمتكلمين، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، مصر.
3. التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: 1996م، بيروت، لبنان.
4. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر.
5. جهامي، جبرار، موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، نشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1998م، بيروت، لبنان.
6. الحرّاني، ابن شعبة، تحف العقول، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: 1404 هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران.
7. الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، الجوهر النضيد، تصحيح محسن بيدارفر، نشر: انتشارات بيدار، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: 1992م، قم، إيران.
8. السبزواري، المولى هادي، شرح المنظومة، تحقيق: حسن حسن زاده آمل، الطبعة الأولى، سنة 1410 هـ، منشورات ناب، طهران، إيران.
9. الشيخ الرئيس ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، الناشر: نشر البلاغة، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبع: 1417 هـ، قم، إيران.
10. الشيخ الرئيس ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، النجاة من الغرق في بحر الضلالات، نشر: جامعة طهران، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1421 هـ، طهران، إيران.
11. الشيخ الرئيس ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، إلهيات الشفاء، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي، تاريخ الطبع: 1404 هـ، قم، إيران.

12. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، الناشر: الشركة العالمية للكتاب.
13. الطباطبائي، محمدحسين، البرهان في المنطق، تحقيق: غالب الكعبي، الناشر مدين، المطبعة: رسول، الطبعة الأولى سنة 1428 هـ، قم، إيران.
14. الطباطبائي، محمدحسين، نهاية الحكمة، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران.
15. العابدي، فلاح، ميزان الفكر، الطبعة الأولى، سنة الطبع 2011م.
16. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ، المنطقيات، نشر: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، سنة 1408 هـ، تحقيق محمد تقي دانش پژوه، قم، إيران.
17. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ، فصوص الحكم، تحقيق: محمدحسن آل ياسين، نشر: انتشارات بيدار، الطبعة: الثانية، سنة الطبع 1405 هـ، قم، إيران.
18. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ، فصوص الحكمة وشرحه، شرح السيد إسماعيل غازاني، تحقيق: علي أوجي، ناشر: انجمن آثار و مفاخر فرهنگي، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1381 هـ، طهران، إيران.
19. الكاظمي القزويني، نجم الدين علي، الرسالة الشمسية، الناشر: انتشارات بيدار، الطبعة الثانية، سنة الطبع 2005م، تصحيح محسن بيدارفر، قم المقدسة، إيران.
20. المظفر، محمدرضا، المنطق، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة، إيران.
21. الملاً صدرا الشيرازي، صدر الدين محمد بن إبراهيم، الحاشية على الإلهيات، الناشر: منشورات بيدار، قم، إيران.
22. الملاً صدرا الشيرازي، صدر الدين محمد بن إبراهيم، الشواهد الربوبية، تحقيق: جلال الدين الآشتياني، الطبعة الثانية، 1401 هـ، المركز الجامعي للطباعة والنشر.
23. النزاق، محمد مهدي، شرح الإلهيات من كتاب الشفاء، الناشر: مؤتمر إحياء ذكرى الفضائل النراقين، الطبعة: الأولى، 1422 هـ، قم، إيران.